

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً
أما بعد

أجدد لأستاذتنا الأستاذة الدكتورة الفاضلة: أميرة ساره محمود الشكر
وجزيل الثناء والاحترام والتقدير على طيب تعاملها وكرم أخلاقها
وتواضعها وقربها من الجميع وبذلها العلم والمصابرة والتواصي به وإني
قبل أن أقدم بحثي المتواضع لأقدم عذري بين يدي ذلك إذ أن مثل هذه
البحوث العلمية المحكمة لا تنشر إلا بعد تعديل وتمحيص وتنقيح بين يدي
مختصين دكاترة مؤهلين سبق علمهم وأشرفوا على ربما مئات البحوث
العلمية فكيف لمثلي أن ينقد أو يعقب أو يوجه حينئذ!

وحسبي أنني أنا المستفيد الأول والأخير من الاطلاع على مثل تلك
البحوث والوقوف عليها والتعلم ممن سبقنا والله أسأل أن يكتب التوفيق
والسداد للدكتورة ساره محمود ولجميع زملائها الذين نتعلم على أيديهم في
المقررات الأخرى كما أسأله أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا أنه
خير مسؤول وأكرم مأمول.

ثم أتقدم بهذه الورقة البحثية لبحث بعنوان (المسؤولية التقصيرية لسائق
السيارة الناشئة عن حوادث المرور وفقاً لنظام المعاملات المدنية
السعودية) والدراسة قدمت للمعهد العالي للقضاء في المملكة العربية
السعودية في العاصمة الرياض ونشر في مجلة الجمعية العلمية القضائية
السعودية (قضاء) التابعة لمركز قضاء للبحوث والدراسات في المملكة
العربية السعودية.

وستتضمن هذه الورقة البحثية بحسب التكليف على البحث في مجتمع
الدراسة ونوع العينة وسيجرى التعليق على هذه الدراسة التي تختص
بالأنظمة والدراسات القانونية وذلك بحسب تخصصي.

فابدأ مستعيناً بالله عز وجل:

المسألة الأولى:

لابد من التنبيه على مسألة، وهي أن التكليف بحسب التخصص العلمي، وأنا متخصص في الشريعة والقانون، وطبيعة البحوث في الشريعة والقانون تنحصر في البحوث النوعية النظرية، ويعتمد الباحثون في بياناتهم على البيانات الأولية، مثل: نصوص الأنظمة، والكتب المتعلقة بالأنظمة والفقه مثل شروحات الأنظمة. ومصادر ثانوية، مثل: البحوث العلمية المتعلقة بمواد الأنظمة والإشكاليات المتعلقة بتطبيقاتها، والمجالات العلمية، والدوريات، والأطروحات العلمية الأكاديمية، ونحو ذلك. وغالبية هذا النوع من البحوث لا يعتمد فيه الباحثون في جمع بيانات الدراسة أو البحث على الأدوات التي تستخدم في البحوث ذات الطابع الاجتماعي كمجتمع الدراسة، والعينة، والاستبانة، وسواها للبحوث العلمية من هذا النوع وأرجو ألا تبخلوا علينا بالتوجيه والتعليم إن كان فيما ذكرته شيئاً من الخطأ أو عدم الصواب؛ لأنه بحكم تخصصي لم أعرف أو أقف على بحث قانوني أو شرعي استخدمت فيه هذه الأدوات.

المسألة الثانية:

مجتمع الدراسة هو خاص بالمملكة العربية السعودية وذلك لورود الدراسة من حيث النطاق على المملكة العربية السعودية واما عينة الدراسة فكما هو معلوم أن الدراسات القانونية تتوجه مباشرة إلى معالجة مشكلة من خلال بيان وتفسير النصوص القانونية المتعلقة بالمشكلة البحثية وأما إجراء دراسة على عينة بعينها فإن الغالب في البحوث القانونية ذات الجانب النظري أنها لا تستخدم مثل هذا النوع من الأساليب ويمكننا القول أن الرجوع إلى النصوص والقواعد القانونية المتعلقة بمشكلة البحث أو الدراسة وهي المسؤولية التقصيرية لسائق السيارة الناتجة عن حوادث السير في مسألة قد يكون في مثل هذا النوع من الدراسات القانونية أشبه بما يسمى عينة الدراسة.

المسألة الثالثة:

اتجه الباحث في هذه الدراسة إلى محاولة معالجة مشكلة مسؤولية حوادث السير في المملكة العربية السعودية وذلك لتوافر عدة عوامل ساعدت في كثرة حوادث السير في المملكة العربية السعودية منها شبكة الطرق السريعة التي تشجع على قطع مسافات طويلة بين المدن بطرق مهيئة مما يشجع بعض السائقين على السرعة ما ينتج عن ذلك حوادث مرورية بالتالي أضرار مادية وبشرية ما دعا الباحث إلى طرق جوانب هذه المشكلة وتقرير مسألة الجوانب التشريعية والقانونية هل هي كافية لأجل معالجة هذه المشكلة أم أننا في المملكة العربية السعودية بحاجة إلى اقرار مزيد من الأنظمة التي تعالج هذه المشكلة.

المسألة الرابعة:

مجتمع وعينة البحث المقترحة:

نرى أن مجتمع البحث المقترح هو المجتمع السعودي وهم جميع سكان المملكة العربية السعودية في كافة المناطق وأما العينة البحث المقترحة فإني أراها من وجهة نظري لا تخرج عن ثلاثة طرق

أ- الاستبيانات

ب- الملاحظة

ت- المقابلة.

المسألة الخامسة:

من خلال طبيعة بيانات البحث التي تضمنتها هذه الدراسة، والقانون أو النظام الذي استند عليه الباحث في هذه الدراسة وهو نظام المعاملات المدنية السعودي يمكن القول أن أهم الأدوات التي اعتمد عليها الباحث في جمع معلومات هذا البحث أو الدراسة هي:

أولاً: مواد ونصوص نظام المعاملات المدنية السعودي.

ثانياً: اللائحة التنفيذية لنظام المعاملات المدنية السعودي.

ثالثاً: الكتب الفقهية القانونية التي تعنى بشروحات الأنظمة وخاصة الأنظمة المدنية.

رابعاً: الكتب الفقهية الشرعية المتعلقة بباب الجنایات والضمان والتعويض.

خامسًا: جميع المراجعات الوثائقية، مثل: نصوص القانون ولوائحها التنفيذية، والتعاميم المتعلقة بهذه القوانين أو الأنظمة.

سادسًا: البحوث والدراسات الأكاديمية، كبحوث الدكتوراه، والماجستير، وكذا البحوث المحكمة التي لها تعلق بموضوع الدراسة أو البحث.

المسألة السادسة:

وهنا يحسن بنا أن نشير إلى أن طبيعة البيانات التي اعتمد عليها الباحث في جمع مادته العلمية هي البيانات بنوعها الأولية والثانوية، إذ أن البيانات الأولية تشمل مراجعة الباحث مباشرة لنصوص مواد القانون ولوائحه التنفيذية وشروحاته المباشرة.

وأما البيانات الثانوية فتشمل جميع ما يتعلق بموضوع هذه الدراسة من بحوث ودراسات سابقة، كالدراسات الأكاديمية، والبحوث المحكمة، وجميع الأوراق البحثية، والمقالات العلمية التي لها تعلق بهذه الدراسة أو البحث.